إقتصاد

# الإستقرار يجذب الإستثمار ويحقّق النمو زمكحل: نخرج من الاقتصاد الأبيض نحو الاقتصاد الأسود

**ادى اختلال البيئة السياسية والامنية والمخاطر الخارجية الى تأثيرات عميقة على فاعلية المؤسسات الرسمية والاقتصاد بشكل عام. فعندما تكون الدولة غير مستقرة سياسيا او امنيا، تضعف قدرة مؤسساتها على اداء وظائفها الاساسية، مما يؤدي الى تدني الثقة العامة ويؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية**

قلص هذا الوضع قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة، وعمّق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. كما ان ارتفاع حدة التوترات الامنية والمخاطر الخارجية، زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي واعاق التجارة والتنمية المستدامة. "الامن العام" التقت رئيس الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الاعمال اللبنانيين وعميد كلية ادارة الاعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور فؤاد زمكحل.

■ كيف يؤثر عدم الاستقرار السياسي على فعالية المؤسسات الرسمية اولا والخاصة ثانيا؟

□ لا يزال لبنان حتى اليوم يواجه اكبر ازمة مالية نقدية في تاريخ العالم، وفق ما صنفها صندوق النقد والبنك الدوليان. لقد اعتبرها البنك الدولي ازمة متعمدة، لذلك لا نستطيع التحدث عن تأثير عدم الاستقرار فقط. الارقام تشير الى ان الناتج المحلي كان عام 2017 و2018 نحو 55 مليار دولار، ويتراوح اليوم بين 18 و20 مليارا، اي بانخفاض قدره 60%. الاسوأ ليس الازمة في ذاتها، بل ادارة الازمة. منذ خمس سنوات لا نزال نحفر في النفق المعتم نفسه. بالاضافة الى اعتماد استراتيجيا مبرمجة لضرب كل مؤسسات الدولة. ضرب القطاع العام هدفه احلال السوق السوداء المدارة بأياد سوداء محله، ليزداد بذلك عنصر الفساد. عدم الاستقرار يهدد المستثمرين والرياديين والمبتكرين، ويجذب للاسف مبيضي الاموال

رئيس الاتحاد الدولي لرجال وسيدات الاعمال اللبنانيين وعميد كلية ادارة الاعمال في جامعة القديس يوسف الدكتور فؤاد زمكحل.

> **السوق السوداء تحل مكان القطاع العام**

والمحتكرين والمهربين. نحن نخرج رويدا رويدا من الاقتصاد الابيض الذي يستثمر ويطور، نحو الاقتصاد الاسود اي اقتصاد الكاش. وهو الاقتصاد الاخطر لجهة زيادة المخاطر على لبنان وادراجه ليس في اللائحة الرمادية بل في اللائحة السوداء.

■ ما هي تداعيات الاقتصادية لزيادة المخاطر الامنية على القطاعات الانتاجية في ظل ما يعيشه لبنان حاليا؟

□ تلقى الاقتصاد اللبناني ضربات متتالية. الضربة الاولى التي قصمت ظهره كانت الانهيار المالي والنقدي، والتي تزامنت عام 2020 مع جائحة كورونا. هذه الفترة لا يمكن نسيانها لأن الجائحة غيرت كل عقارب الساعات الاقتصادية الدولية. تلاحقت الاحداث حتى جاء "طوفان الاقصى" في 7 اكتوبر 2023.، فكانت التداعيات الاقتصادية كبيرة ومتعددة. ان الخسائر تقدر بـ70 مليار دولار توزعت على اموال المودعين والاقتصاد اللبناني. كما ان للازمات الامنية اثارها السلبية، ابرزها انعدام الاستثمار الداخلي والخارجي والشلل التام الذي تعيشه الادارة العامة وحرمان الدولة من العائدات والرسوم. الابرز من كل ذلك هو انهيار القطاع المصرفي، اذ لا يمكن بناء اقتصاد وقطاعات انتاجية من دون قطاع مصرفي يلعب دورا مهما في تحريك عجلة الاستثمار والتنمية، من خلال تمويل المشاريع التنموية، والتبادل التجاري، بين المؤسسات المحلية والدولية. مع اقتصاد "الكاش" لا يمكن التطور والانماء. التداعيات كبيرة والمخاطر اكبر، وليس هناك من يتحرك لوقف الانهيار.

■ كيف يمكن للمخاطر الخارجية ان تؤثر على الاقتصاد المحلي؟

□ يعيش لبنان متغيرات امنية داخلية واقليمية تحيط به من كل جانب. بعد حرب غزة المستمرة، كانت الازمات الدولية، وابرزها حرب اوكرانيا التي اثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الاوروبي الذي تأثر به الاقتصاد اللبناني. اللافت ان الحرب الاساسية التي نعيشها اليوم هي حرب العملات بين الدولار الاميركي واليوان الصيني والعملات المشفرة والالكترونية. ان كل الحروب القائمة اليوم في الشرق الاوسط واوروبا، والحركة المقلقة في بحر الصين تؤثر على الاقتصاد الدولي، وتؤدي الى ارتفاع نسبة التضخم. التداعيات التي تشهدها الاسواق المالية والبورصات العالمية، خير دليل على اننا نعيش حربا اقتصادية شاملة، وتنافسا دوليا على قيادة العالم الجديد. طبعا كل ذلك سيؤثر على لبنان الذي يعاني حالة تضخم كبرى، وبالتالي فهو يدفع ثمن التضخم الدولي، ومن مؤشراته ارتفاع الاسعار وانخفاض المداخيل، وزيادة نسبة الفقر.

■ ما هو دور المؤسسات الدولية في دعم الاقتصاد في ظل الاختلالات الامنية والسياسية المحلية؟

□ نفتش دائما عن دعم خارجي من مؤسسات دولية. لكن يجب ان لا ننسى المؤتمرات التي عقدت من اجل دعم لبنان، مؤتمرات ◄



مقال

# الأمل في الإصلاح: هل من مَخرَج؟

**في ظل التحولات الامنية والسياسية والاقتصادية التي تعصف بلبنان، برزت ظاهرة خطيرة تجلت في انهيار المؤسسات الرسمية، الواحدة تلو الاخرى. تلك المؤسسات التي كانت تمثل في الماضي ركائز الدولة ودعائمها الاساسية، بدأت تتهاوى امام موجات من الفساد، وسوء الادارة، والتحديات الاقتصادية المؤلمة. لكن ما يلفت النظر في هذا الانهيار هو التسلسل المتسارع للاحداث، وكأنها قطع دومينو تتساقط الواحدة تلو الاخرى، وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة هذا الانهيار واسبابه المخفية.**

**تشكل المؤسسات الرسمية المظاهر الحية للحكم وتنظيم المجتمع، فكل مؤسسة لها دورها الحيوي الذي يكمل الادوار الاخرى، مما يجعلها منظومة مترابطة يصعب على اي دولة ان تزدهر من دونها.**

**لكن مع مرور الزمن، ونتيجة لتراكمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية، بدأت هذه المؤسسات تشهد تآكلا تدريجيا في قدرتها على تأمين الخدمات على أنواعها. فالفساد عموما بات ينخر في مفاصلها، وتراجع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين، كما تلاشت ثقة الناس بها شيئا فشيئا، حتى وصلت الى حالة من الشلل شبه التام.**

**احد ابرز العوامل التي تقود الى انهيار المؤسسات هو الفساد. فالفساد ليس مجرد انحراف فردي في السلوك، بل هو منظومة كاملة تتغلغل في بنية الدولة، تبدأ من الرؤوس الكبيرة وتنتهي عند اصغر الموظفين. عندما تتحول المؤسسات الى مرتع للرشاوى والمحسوبية، تفقد قدرتها على اداء وظائفها بكفاية، مما يؤدي الى تعطيل عجلة الانتاج والخدمات، ويصبح المواطنون هم الضحية الاولى لهذه الظاهرة.**

**الفساد يخلق بيئة غير صحية داخل المؤسسات، حيث تغيب الكفايات الحقيقية، ويهمش المتفوقون لصالح اصحاب النفوذ والعلاقات.**

**لا يمكن الحديث عن انهيار المؤسسات من دون التطرق الى الاقتصاد والسياسة والامن. فالازمات الاقتصادية التي تضرب الدولة تؤدي الى تقليص الميزانيات المخصصة للمؤسسات الرسمية، مما يعزز من تراجع ادائها.**

**الحكومات المتعاقبة وجدت نفسها عاجزة عن اتخاذ القرارات الصحيحة بسبب الضغوط الاقتصادية او الاستحقاقات والتدخلات السياسية التي تفرض عليها مساومات جعلتها تتراجع عن الاصلاحات الضرورية. وبالتالي، فقدت المؤسسات الرسمية استقلاليتها وتحولت الى ادوات في ايدي السياسيين، وهو ما ادى في النهاية الى انهيارها. مع استمرار انهيار المؤسسات، تفاقم فقدان الثقة بين المواطن والدولة. فالمؤسسات التي كانت تمثل الحماية والخدمة للمواطن، تحولت الى عبء عليه.**

**هذه التحولات ادت الى تصدع العلاقة بين الفرد والدولة. فالدولة التي كانت تمثل الحضن الامن للمواطن، تحولت بفعل فاعل الى كيان غير قادر على تلبية احتياجاته، مما فتح الباب امام تصاعد فقدان التوازن الاجتماعية، وزاد من هشاشة النظام باكمله. في النهاية، يمكن القول ان انهيار المؤسسات الرسمية ليس قدرا محتوما، بل هو نتيجة لتراكمات وسوء ادارة يمكن تداركهما اذا ما توافرت الارادة الحقيقية للاصلاح. الدولة التي تعي هذه الحقيقة ستكون قادرة على تجنب الانهيار الكامل، وتستعيد مكانتها كدولة حديثة تعتمد على مؤسسات قوية ومستقلة قادرة على مواجهة تحديات العصر.**

**عصام شلهوب**

# إقتصاد

باريس1 و2 و3، مع مؤتمري لندن وبروكسل وغيرها. كل المساعدات التي اعطيت الى لبنان كانت مشروطة باجراء الاصلاحات على مختلف المستويات. لكن لسوء حظ لبنان، فان المساعدات التي تسلمها، سرقت ونهبت من قبل المشرفين عليها من اللبنانيين. بعد التعثر المالي في 7 اذار 2020 تغيرت كل التوجهات ودقت كل المنظمات الدولية نواقيس الخطر، خصوصا بعد مؤتمر "سيدر" الذي تم التشديد عليه من الدول المعنية به. لقد تم وضع اسم "سيدر" عن قصد، ومعناه "مؤتمر الاصلاحات مع الشركات". كل الاستثمارات والمشاريع التي وضعها المؤتمر، وتقدر قيمتها بنحو 13 مليار دولار، كانت مشروطة باجراء اصلاحات شاملة وبوضع دفاتر شروط جديدة. لكن السلطات اللبنانية لم تتقدم بأي مشروع لأنها لم تكن مهيأة لذلك. انتهى مؤتمر "سيدر" عام 2020 عندما اعلن لبنان رسميا التعثر المالي، اي "الافلاس المبطن". منذ ذلك الوقت، خسر لبنان فرصة الحصول على اي دعم مالي من اي جهة كانت. كان الحل بالتوجه نحو صندوق النقد الدولي، وتم التوقيع على اتفاق اولي لوضع برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي بين الجانبين عام 2022 ولغاية اليوم لم يقم لبنان باقرار اي مشروع اصلاحي من المشاريع المطلوبة. اعتقد ان لا نية حقيقية للسلطة اللبنانية للذهاب نحو صندوق النقد الدولي. سبب ذلك هو منع الصندوق من اجراء اي تدقيق او تحقيق مالي يطال الادارات الرسمية. المسؤولون اللبنانيون لا يملكون الشفافية المطلوبة، لذا هذا التعاون لن يتحقق.

■ كيف يمكن للبنان تعزيز مرونة اقتصاده في مواجهة المخاطر الخارجية والداخلية؟

□ مرونة الاقتصاد اللبناني مميزة. لكنها سيف ذو حدين، فمن جهة هي مدعاة فخر، ومن جهة اخرى تحولت الى عكازة للمسؤولين اللبنانيين. انطلاقا من هذه النقطة خسر لبنان كل مكونات الصمود لاعادة البناء والانماء. فكل المدخرات المالية في المصارف اللبنانية نهبت، وتراجع حجم الناتج

> **مع اقتصاد "الكاش" لا يمكن التطور والانماء**

المحلي، لذلك من الصعب تحقيق النمو بسرعة. من دون قطاع مصرفي سليم، وتمويل مستدام، ومن دون مساعدات المؤسسات الدولية، اصبح من المتعذر ان يستعيد القطاع الانتاجي قدراته على النمو. لكن هناك بعض القطاعات حافظت على وضعها كالقطاع الصناعي الذي حقق نسبة نمو مقبولة، كذلك قطاع التكنولوجيا والقطاع التجاري اللذين اخذا ينموان ببطء. هناك عامل مهم جدا وهو الثقة الشاملة التي خسرها لبنان بين اللبنانيين انفسهم، وبين اللبنانيين والسلطة، وبين السلطة اللبنانية والمجتمع الدولي. من دون استعادة هذه الثقة، من الصعب الحديث عن المرونة واعادة التنمية.

■ هل يمكن للاصلاحات السياسية ان تساهم في تخفيض تأثير المخاطر الخارجية على الاقتصاد؟

□ الاصلاحات هي الباب الاساسي لاستعادة الدورة الاقتصادية والثقة. لكن التشاؤم هو سيد الموقف اليوم، لأنه بعد مرور خمس سنوات على الازمة، لم نلمس اي نية حقيقية للاصلاح. لبنان يتراجع بشكل لافت، وكل منظمات التصنيف الدولية توقفت عن اعطاء اي تصنيف للبنان لانه تخطى درجات السلم نزولا. المخاطر تزداد، وهناك تهديد بادراج لبنان في اللائحة السوداء. هذه المخاطر تؤثر على الاقتصاد وعلى التوازن الاجتماعي، وعلى الشركات اللبنانية التي تتعامل مع الخارج. اما المخاطر الامنية فقد ابعدت الاستثمارات واوقفتها، وساهمت تاليا في القضاء على المواسم السياحة الصيفية والشتوية، وفي تراجع الصادرات الزراعية وحتى الصناعية، وهي تتواصل وتتمدد على كل مفاصل الوطن.

■ ما هو تأثير الاختلالات الامنية على الاستثمارات الاجنبية تحديدا؟

□ لا يمكن الحديث فقط عن الاستثمارات الاجنبية في ظل الاختلالات الامنية، ولا يمكن الحديث ايضا عن الاستثمار بشكل عام. المستثمر يبحث عن الامان، ويدرس كل المخاطر التي يمكن ان تحيط باستثماره. خوف المستثمر الاجنبي والمحلي هو من خسارة كل استثماراته في غياب السلطة التنفيذية والقضائية. المستثمر لا يبحث فقط عن المخاطر السيادية، وهي مرتفعة طبعا، لكن المخاطر الداخلية ترتفع من دون افق. من المستحيل اليوم الحديث عن الاستثمار، وهناك من يتحدث عن بيع بعض الاصول والخروج من لبنان. يمكن للبنان اليوم تصدير بعض الافكار والابتكارات في عدد من المجالات، لكن استبعد كليا قيام استثمارات اجنبية في جو المخاوف الامنية السائد والتي تزداد يوميا، مع استمرار الانهيار المالي في ظل شبح اقتصاد "الكاش" المخيف للجميع وللمستثمرين بشكل خاص.

■ كيف ينقل للمؤسسات الرسمية تعزيز الشفافية والمسائلة في بيئة سياسية غير مستقرة؟

□ للمؤسسات الرسمية دور مهم جدا، فمن دونها لا وجود للثقة ولا للتوازن الاجتماعي ولا للاقتصاد. هذه المؤسسات فقدت اليوم قدرتها على الاستمرار، وهي تنهار بشكل تدريجي. لا يمكن اعادة الشفافية الى المؤسسات الرسمية من دون تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية. هناك تمويل من قبل البنك الدولي لمكننة قسم كبير من المؤسسات الرسمية في انتظار التنفيذ. اعادة تأهيل كل مؤسسات الدولة وتطويرها، لن يتم الا بعد استكمال عقد السلطات الشرعية، التنفيذية والتشريعية والقضائية والامنية. في انتظار ذلك سنستمر في التنقل من اقتصاد كان يراقب داخليا واقليميا ودوليا، الى اقتصاد مافياوي تديره السوق السوداء.

**ع. ش**

مرفأ طرابلس
نحو غدٍ واعد
الضم والفرز بناية رويال، ط 1،
جانب نقابة المهندسين، طرابلس - لبنان
هاتف: 770 410 26 961+ - فاكس: 180 220 6 961+
هاتف/فاكس: 413 609 26 961+
www.oept.gov.lb - E-mail: info@oept.gov.lb